الاستثمار السياحي وسيلة فعالة لتطوير السياحة في الجزائر
دراسة تحليلية 2012-2017

- صيلع عبدالله، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد طاهري- بشار. (Sailaa.abdellah2012@gmail.com)
- د. بن لخضر محمد العربي، أستاذ محاضر (أ)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد طاهري- بشار. (Benlakhdar.mohamed@gmail.com)

تاريخ الاستلام: 16/ 2021/02 تاريخ القبول: 18/ 2021/03 تاريخ النشر: 2021/03/30

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى محاولة رصد واقع وأهمية الاستثمار السياحي في الجزائر بالإضافة إلى رؤية الجزائر الاستراتيجية لصناعة السياحة ضمن المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2030 حيث سعت الجزائر من خلالها إلى ترقية وتطوير القطاع السياحي وتحسين صورة الجزائر السياحية بالخارج وجعلها وجهة سياحية ومنطقة جذب سياحي، وقد خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها: أن الجزائر تمتلك مختلف المقومات والإمكانيات إلا أن قطاع السياحة لم يرق إلى المستوى المطلوب الذي يكفل الوصول إلى الأهداف المرجوة منه.

الكلمات المفتاحية: السياحة، الاستثمار السياحي، قطاع السياحة، الجزائر.

تصنيف JEL: Z32

Abstract:

The aim of this study is to try to monitor the reality and importance of tourism investment in Algeria as well as Algeria's strategic vision for the tourism industry within the framework of the tourism development plan for 2030, in which Algeria sought to upgrade and develop the tourist sector and improve Algeria's tourism image abroad and make it a tourist destination and tourist attraction.

The study concluded many results, the most important of which are the following: Algeria's possession of various potentials and possibilities, but the tourism sector has not reached the desired level, which ensures the achievement of the desired objectives.

Keywords: *tourism, tourism investment, tourism sector, Algeria.*

Jel Classification : Z32

* صيلع عبدالله، Sailaa.abdellah2012@gmail.com

مقدمة:

تعد السياحة إحدى ظواهر العصر الحديث فهي بترول القرن الواحد والعشرين لذلك تحظى بأهمية كبيرة في أجندة السياسات العامة لكل الدول، ونتيجة لأهميتها سعت كل دول سيما التي تتمتع بمقومات جذب سياحية إلى تطوير قطاع السياحة والاستثمار فيه،فالاستثمار السياحي بالجزائر من شأنه أن يوصل الوجهة السياحية الجزائرية إلى العالمية بالنظر إلى ما تنعم به الجزائر من مقومات سياحية متنوعة،فالتنوع والتقابل سمة من السمات البارزة في الطبيعة الجزائرية حيث الضفاف الدافئة على البحر الأبيض المتوسط والرؤية السحرية للمناظر القمرية في تمنراست كما أن الحجارة بالطاسيلي والهقار تحمل في أثارها عمق تاريخ البشرية من رسوم جدارية ونحوت صخرية.

أما المعالم الأثرية بالمدن القديمة، فهي تفوح بعبق التاريخ من أطلال "تيفستا" بتبسة شرقا مرورا بالقبر الملكي الموريطاني، ومسرح "ليسيزاري" بشرشال، حتى كنيسة "سنتا كروز" بوهران غربا والطاسيلي ناجر بإيليزي جنوبا.

ولكن رغم تمتع الجزائر بالعديد من الخصائص النسبية من موقع وتنوع ثقافي إلا أن مرتبتها في السياحة الدولية تبقى لحد الآن أقل بكثير من الميزات التي تتمتع بها وهو ما تؤكده الأرقام المتعلقة بمؤشرات السياحة، ومن ثم وجب الاستثمار في المجال السياحي باعتباره احد الركائز الواجب الاعتماد عليه للنهوض بهذا القطاع، وبناءا على ذلك فقد أولت الحكومة الجزائرية اهتماما كبيرا للاستثمار السياحي ضمن سياستها واستراتيجياتها بهدف الارتقاء بالسياحة وجعلها من القطاعات المدرة للثروة، إذ سارعت إلى بعث سياسة سياحية جديدة تهدف إلى تنمية الاستثمار السياحي وتطوير المنتج السياحي وإدماجه في السوق العالمية وذلك من خلال جملة من القوانين والتشريعات قصد جذبها وتشجيعها عن طريق تطبيق سياسات مختلفة من شانها أن تحقق مناخا مناسبا لها.

وبناء على ما سبق يمكن صياغة إشكالية الدراسة: **ما أثر الاستثمارات السياحية على تطوير المنتج السياحي في الجزائر؟**

أهداف الدراسة: تتمثل في:

- تبيان المفاهيم النظرية للسياحة والاستثمار السياحي
- محاولة رصد واقع الاستثمار السياحي في الجزائر
- التعرف على استراتيجية تطوير الاستثمار السياحي من خلال المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2030.

أولا- الإطار النظري للدراسة:

1. مفهوم السياحة

عرفها الألماني غوبير فرويلر بأنها ظاهرة طبيعية من ظواهر العصر الحديث، والغاية منها الحصول على الاستجمام وتغيير البيئة التي يعيش فيها الإنسان، واكتساب الوعي الثقافي وتذوق جمال المشاهد الطبيعية والاستمتاع بجمالها[1].

عرفتها منظمة السياحة العالمية بأنها نشاط من الأنشطة التي تتعلق بخروج الفرد عن الوسط الذي يقيم فيه ولمدة لا تتجاوز سنة متواصلة، لغرض الترفيه والاستمتاع أو غيرها على ألا تكون مرتبطة بممارسة نشاط يهدف للحصول على دخل[2].

كما عرفت على أنها مجموعة من العلاقات والخدمات المرتبطة بعملية تغيير المكان تغييرا مؤقتا وتلقائيا وليس لأسباب تجارية أو موضوعية[3].

2. خصائص السياحة: يتميز النشاط السياحي بمجموعة من الخصائص نذكر منها:[4]

- يعتبر القطاع السياحي من القطاعات الخدمية التي أصبحت تشكل مصدرا رئيسيا للدخل الوطني في الاقتصاديات الحديثة كما انه يؤثر بالقطاعات الأخرى ويتأثر بها؛
- تعتبر السياحة صادرات غير منظورة فهي لا تمثل في ناتج مادي يمكن نقله من مكان لآخر حيث يحصل المستهلك على المنتج بنفسه من مكان إنتاجه وبالتالي فإن الدولة المصيفة لا تتحمل نفقات نقل المنتج خارج حدودها؛
- المنتج السياحي الذي يمثل مزيج بين عناصر غير متجانسة غير قابل للتجزئة حيث تسمح بإشباع حاجيات السياح، وتتمثل في الموارد السياحية الطبيعية، الثقافية، النقل، الإقامة، التنشيط، الإطعام؛
- صعوبة استقطاب السياح وتعذر ضمان جذبهم سنويا بسبب كثرة المغريات السياحية في المناطق المختلفة من العالم، لذلك يسعى العاملون بالقطاع السياحي إلى العمل على الوصول إلى الحد الأقصى من إرضاء السياح وإيجاد نوع من الوفاء والألفة لديهم للمنطقة السياحية على أمل العودة مجددا والقيام بمجهودات تسويقية كبيرة لجلب السياح في ظل المنافسة الشديدة من طرف المقاصد السياحية الأخرى؛
- نطاق المنافسة الذي يتحرك فيه القطاع السياحي يمتد إلى خارج النطاق الإقليمي للدولة الواحدة فالمنافسة في مجال السياحة غالبا ما تكون عالمية لهذا فهي تتأثر بتغيرات البيئة العالمية؛
- السوق المستهدف لقطاع السياحة يمتد من زبائن السياحة الداخلية من مواطني الدولة إلى زبائن السياحة الخارجية من مواطني الدول الأخرى وهذا ما يستوجب توجيه حملات ترويجية إلى هذه الأسواق بشكل متنوع بقدر تنوع الخصائص الانتماءات والأنماط السلوكية للسياح؛
- تعدد جهات الإنتاج كون السياحة صناعة متداخلة ومركبة تحتوي على العديد من الخدمات التي تشكل بعضها صناعة كبيرة ومستقلة بحد ذاتها مما يتطلب درجة كبيرة من التنسيق.

3. الاستثمار السياحي: يؤدي الاستثمار السياحي دورا كبيرا ومتطور في تفعيل النشاط السياحي إذ يوفر للمؤسسات السياحية وللسياح على حد السواء آفاق جديدة من حيث تطوير وتدعيم أركان صناعة السياحة، فالاستثمار السياحي يعد من الأنشطة الواعدة التي تتيح فرصا استثمارية قادرة على المنافسة في سوق السياحة العالمية.

أ- مفهوم الاستثمار السياحي:

- هو كل إقامة لمنشآت سياحية، وفق القواعد المتعلقة بالفندقة وأسس الاستثمار بشكله العام، والتي تقام داخل مناطق التوسع السياحي وتعتمد بشكل أساسي على العقار السياحي المهيأ لانجاز هذه البرامج المحددة في مخطط التهيئة السياحية.[5]

- هو القدرة الهادفة إلى تكوين رأس المال المادي وإعداد رأس المال البشري في المجال السياحي من اجل زيادة وتحسين طاقاته الإنتاجية والتشغيلية وتقديم أفضل الخدمات السياحية من خلال بناء الفنادق والمدن السياحية والمطاعم والمنتزهات فضلا عن إعداد كادر سياحي متخصص وكفء.[6]

- وعموما يعني الاستثمار السياحي الاستثمار في أحد المجالات التي يغطها قطاع السياحة وهي متنوعة ومتعددة وتشمل الاستثمار في المقومات والإمكانيات الرئيسية لصناعة السياحة التي يمكن إجمالها في محورين رئيسين:

- قطاعات خدمية وهي:
  - خدمات الإقامة والإطعام والمرافق الترفيهية
  - خدمات النقل والمواصلات
  - خدمات الاتصالات
- الاستثمار في مجال الثروة السياحية ويتمركز الاستثمار في هذا المجال بصورة رئيسية في مواقع الجذب السياحي وموارده المتمثلة في:
  - مواقع التراث الطبيعي.
  - مواقع التراث الثقافي.

ب- خصائص الاستثمارات السياحية: تتميز الاستثمارات السياحية بجملة من الخصائص، تتمثل أهمها:[7]

- الاستثمارات السياحية تكون في أصول ثابتة ولمدة طويلة من 20 إلى 25 سنة ما يترتب عليه عدة تغيرات سياسية واجتماعية ذات مخاطر متفاوتة؛
- العائد من الاستثمارات السياحية ليس سريعا نظرا لطول فترة الاستثمارات؛
- الاستثمارات السياحية لا تستطيع تغيير منتجاتها بالمشاريع الأخرى؛
- تحتاج الاستثمارات السياحية إلى مستوى عالي من التشغيل وعمالة مدربة ومؤهلة لذلك؛
- تساهم الاستثمارات السياحية في دعم اقتصاد أي دولة من خلال ما توفره من فرص عمل جديدة تساهم في الدخل السياحي.

ج- مجالات الاستثمار السياحي: تتمثل في:[8]

ج-1- مجالات الإيواء السياحي: ويضم الفنادق والموتيلات والدور السياحية الجاهزة ودور الاستراحة والمجمعات والمدن والقرى السياحية وغيرها من أماكن الإيواء المساعدة والتكميلية، إن صناعة الفنادق إلى جانب أهميتها من لناحية السياحية وما تقدمه للدولة من مورد هام للنقد الأجنبي هي أيضا صناعة مهمة للقضاء على البطالة.

ج-2- مجالات اللهو وقضاء الفراغ: ويضم المقاهي والمطاعم والمسابح السياحية ومحطات الاستراحة السياحية وحمامات المياه المعدنية العلاجية...

ج-3- مجالات النقل والمواصلات: وتشمل الأنواع التالية التي تكون في صميم الاستثمارات السياحية العامة والخاصة وهي:

- استثمارات حكومية لإقامة مطارات مدنية وموانئ وأرصفة نهرية ومحطات للزوارق النهرية وأماكن وقوف العبارات والمراكب؛
- استثمارا مخصصة لإقامة نقاط بريدية واتصالات خدمية ضمن المرافق السياحية؛
- استثمارات مخصصة لإقامة الطرق البرية المخصصة لأغراض السياحة.

ج-4- مجال التعليم والبحث العلمي: وتشمل الكليات والمعاهد ومراكز الدراسة السياحية والدراسات المهنية لإعداد كوادر سياحية تستهدف من ورائها تكوين كادر السياحة متقدم، إضافة إلى البعثات الدراسية والتعاقد مع منظمات السياحية لغرض تدريب الكوادر واستضافة السياحيين للاستفادة من خبراتهم.

ج-5- مجال الإدارة السياحية والتكميلية: ويشمل إنشاء البنايات والعمارات والدوائر المخصصة للمرافق السياحية وصيانة هذه البنايات ومستلزمات العمل الإداري كافة من أجهزة ومعدات وشبكات اتصال ....

ج-6- مجال الترويج والإعلام السياحي: ويضم مراكز الاستعلامات والخدمات السياحية ومكاتب الحجز السياحي وكل النفقات المخصصة لطبع الكراسات والبوسترات السياحية عن الدول وعن معالمها السياحية وما يستلزم خدمة الإعلام السياحي

ج-7- مجال المسح السياحي: ويعني كل النفقات التي تخصص لأغراض عمليات المسح السياحي وإعداد إحصاءات عن النشاط السياحي وما يرافقها لنجاحه سواء كان للمشاريع السياحية أو للسياح القادمين لبيان أرائهم ودراسة مقترحاتهم.

د-1- مزايا الاستثمار السياحي في الجزائر: في ظل التغيرات التي تعرفها الجزائر ولإعطاء مكانة حقيقية للقطاع السياحي نظرا لما تتوفر عليه من موارد هامة في هذا المجال وضعت الجزائر عدة قوانين لتشجيع الاستثمار تتمثل في:[9]

- يتكفل الصندوق المخصص للمساهمة في تشجيع الاستثمار بالنفقات المرتبطة بالترقية السياحية وكل النفقات الأخرى الخاصة بدعم إنجاز مشاريع استثمارية سياحية؛

-تخضع النشاطات السياحية للضريبة على أرباح الشركات بنسبة 19% مع العلم أن النشاطات الأخرى تخضع لنسبة 25%

- منح تخفيضات عند التنازل عن الأراضي الضرورية وذلك بنسبة 50% بالنسبة للأراضي الواقعة في الهضاب العليا، ونسبة 80% بالنسبة للأراضي الواقعة في جنوب البلاد؛

- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات لمدة 10 سنوات بالنسبة للمؤسسات السياحية التي ينشئها المقاولون الوطنيون أو الأجانب، باستثناء وكالات السياحية والأسفار، وكذا شركات الاقتصاد المختلط التي تنشط في قطاع السياحة؛

- الإعفاء من الضريبة على الدخل الإجمالي لمدة 10 سنوات لشركات السياحة التي تم إنشاؤها من طرف المستثمرين الوطنيين باستثناء وكالات السياحية والأسفار، وكذا شركات الاقتصاد المختلط التي تنشط في قطاع السياحة؛

- الإعفاء الدائم من الرسم على النشاط المهني، بالنسبة للنشاطات السياحية، الفندقية والحموية؛

- تطبيق النسبة المخفضة بـ 7٪ من الرسم على القيمة المضافة، إلى غاية 31 ديسمبر 2019، فيما يخص الخدمات المرتبطة بالنشاطات السياحية والفندقية والحموية، وكذا نشاطات المطاعم السياحية المصنفة، والأسفار وتأجير سيارات النقل السياحي؛

- منح تخفيض على نسبة الفائدة المطبقة على القروض البنكية في إطار إنجاز المشاريع الاستثمارية وتحديث المؤسسات السياحية والفندقية.

ثانيا- الإطار التحليلي للدراسة:

1. واقع السياحة في الجزائر: رغم تمتع الجزائر بالعديد من الخصائص النسبية من موقع وتنوع ثقافي إلا أن مرتبتها في السياحة الدولية تبقى لحد الآن أقل بكثير من المميزات التي تتمتع بها حيث صنف تقرير حديث للمنتدى الاقتصادي العالمي لدافوس لسنة 2017 الجزائر ضمن البلدان الإفريقية الأقل تنافسية في المجال السياحي حيث جاءت في الترتيب 118 عالميا ضمن 136 دولة شملتها الدراسة وعلى مستوى شمال إفريقيا احتلت الجزائر المرتبة الرابعة بعد كل من المغرب ومصر وتونس، ويمكن الحديث عن واقع السياحة في الجزائر من خلال جملة من المؤشرات المعتمدة خاصة ما تعلق بعدد السياح والإيرادات السياحية ومساهمة السياحة في التشغيل والناتج المحلي إضافة إلى درجة تنافسية القطاع السياحي.

أ- تدفق السياح إلى الجزائر

الجدول رقم01: يوضح تدفق السياح إلى الجزائر من سنة 2012 إلى2017

السنة	عدد السياح الأجانب	السياح المقيمين بالخارج	المجموع
2012	981.955	1.652.955	2.634.056
2013	964.153	1.768.578	2.732.731
2014	940.125	1.361.248	2.301.373
2015	1.083.121	873.826	1.709.994
2016	1.322.712	732.716	2.039.444
2017	1.708.375	742.410	2.450.785

المصدر: وزارة السياحة والصناعة التقليدية

الملاحظ من خلال الجدول أن العدد الكبير من الوافدين إلى الجزائر هم من المقيمين في الخارج، وعموما عرفت الحركة السياحية باتجاه الجزائر تراجع منذ سنة 2013 بالنسبة للسياح الأجانب والسياح المقيمين في نفس السنة، ومن سنة 2015 إلى 2017 ارتفع عدد السياح الأجانب ليصل إلى 1.708.375 سائح بينما تدفق عدد السياح المقيمين في نفس السنة عرف تذبذبا بين الانخفاض والارتفاع حيث وصل عدد السياح المقيمين إلى 732.716 سنة 2016 ليرتفع في سنة 2017 إلى 742.410.

بالرغم من تطور عدد السياح في الجزائر إلى أنها تبقى تحتل مرتبة متأخرة إذا ما قورنت مع جيرانها تونس والمغرب فقد بلغ عدد السياح بالمغرب سنة 2017 ما يقارب 11 مليون سائح، أما في تونس ففي نفس السنة سجلت 5.724.072 مليون سائح، وهو ما يعكس واقع قطاع السياحة في الجزائر وعدم قدرة المنتج السياحي على المنافسة.

ب- الموسم السياحي الصحراوي:

الجدول رقم02: عدد السياح في المواسم السياحية الصحراوية 2012- 2017

السنوات	المقيمين	السياح الأجانب	المجموع
2012	84.581	9184	93765
2013	120.095	6618	126.713
2014	224.730	21.508	246.238
2015	215.373	16.504	231.877
2016	132.597	17.506	150.103
2017	112.837	17.502	130.339

المصدر: وزارة السياحة والصناعة التقليدية

من خلال الجدول رقم 02 نلاحظ ارتفاع في عدد السياح الذين زاروا المناطق الصحراوية وقد بلغ تعدادهم 246.238 سائح سنة 2014، إلا انه من سنة 2015- 2017 عرف عدد السياح انخفاضا ليصل إلى 130.339 وهذا راجع ربما إلى عدم الاستقرار الأمني للدول المجاورة للجزائر والمتمثلة في كل من مالي وليبيا.

الشكل رقم 01: عدد السياح في المواسم السياحية الصحراوية 2012-2017

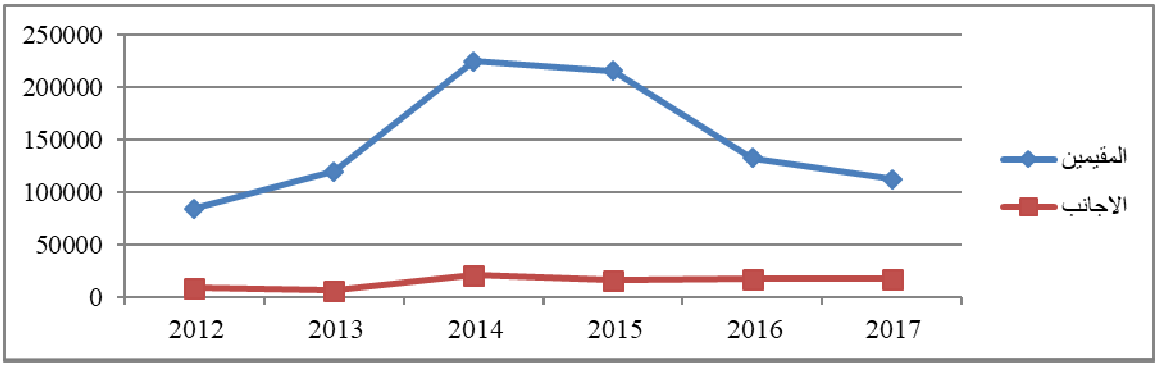

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على إحصائيات وزارة السياحة والصناعة التقليدية

ج- السياحة العكسية (السياح الخارجين من الجزائر):

الجدول رقم02: خروج الجزائريين نحو الخارج بين سنة 2012 - 2017

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الجزائريين المتجهين نحو الخارج	1.910.558	2.135.523	2.839.104	3.638.140	4.529.524	5.000.000

المصدر: وزارة السياحة والصناعة التقليدية

شهدت السنوات الأخيرة ارتفاع محسوس في عدد الجزائريين المتجهين إلى الخارج من اجل السياحة فقد بلغ عددهم1.910.558سائح سنة 2012 ليصل إلى 5.000.000 سائح سنة 2017.

ويمكن مقارنة الحركة السياحية بين التدفقات البشرية الوافدة والخارجة للسياح في الشكل التالي:

الشكل رقم02: يبين تطور تدفق السياح من وإلى الجزائر 2012-2017

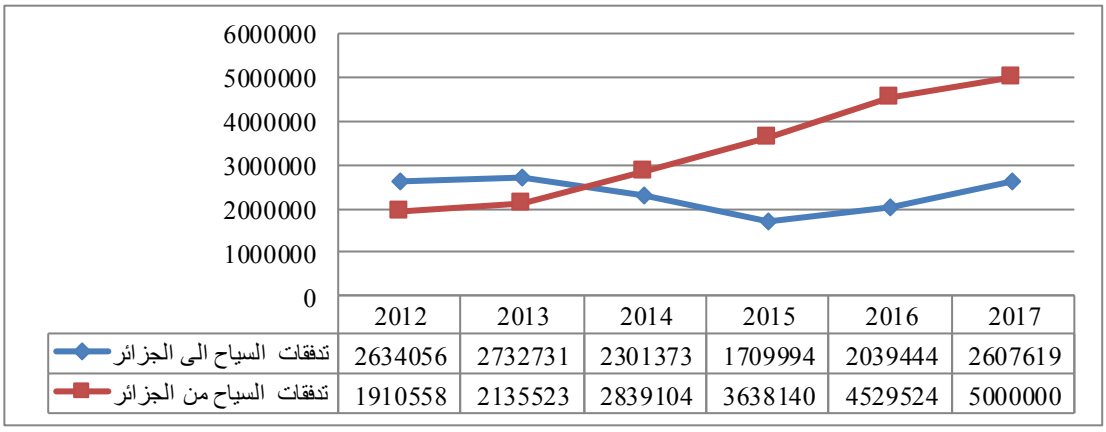

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على إحصائيات وزارة السياحة والصناعة التقليدية

من خلال الشكل الموضح أعلاه نلاحظ انه خلال السنتين 2012-2013 كانت السياحة الوافدة إلى الجزائر أكبر من السياحة العكسية، إلا انه في السنوات 2014-2017 يلاحظ خروج الجزائريين إلى الخارج أكبر بكثير من دخول السياح إلى الجزائر، وفي حالة استمرار هذا الوضع سيجعل الجزائر بلدا مصدرا للسياح أكثر من كونها بلدا مستقطبا لهم وهذا راجع إلى المنافسة الشديدة وزيادة العروض من طرف الناقلين الدوليين والوكالات السفر الأجنبية فضلا عن العروض المغرية من قبل دول الجوار التي تستقطب بكثرة السياح الجزائريين.

د-**التدفقات المالية:** تعتبر الإيرادات المتأتية من الإنفاق السياحي من أهم مصادر الدخل لاقتصاد الوطني للعديد من الدول فهي تساهم في زيادة الناتج المحلي كما تعتبر مصدر لتوفير العملة الصعبة

الجدول رقم03: تطورات الإيرادات والنفقات السياحية للجزائر خلال الفترة 2012-2017 الوحدة: مليون دولار

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الإيرادات	196.4	230.3	258.1	304	209	140,5
النفقات	427.8	410.2	611.8	677	475	580
الرصيد	-231.4	-179.4	-353.7	-373	-266	-439.5

المصدر: وزارة السياحة والصناعة التقليدية

جاءت نتيجة الميزان السياحي سالبة في كل السنوات مما ينعكس سلبا على مساهمة مداخيل القطاع السياحي في ميزان المدفوعات، ففي كل السنوات كانت النفقات السياحية أكبر من الإيرادات مما يدل على أن السياحة العكسية في تطور وزيادة مستمرة وهذا لجملة من الأسباب: عجز كبير في تسويق وجهة الجزائر في الداخل والخارج، خدمات مرتفعة السعر بالنسبة للسكان المحليين وذات نوعية اقل مقارنة بدول الجوار، نقص في تكوين المستخدمين في المؤسسات السياحية وهو ما يعني إخفاق السياسة السياحية الجديدة في تنمية القطاع رغم المجهودات المبذولة.

هـ- **مساهمة السياحة في الناتج المحلي:** وتشمل مجموع الإنفاق المباشر داخل بلد بعينه على السياحة من قبل الأفراد المقيمين وغير المقيمين لأغراض مختلفة

الجدول رقم 04: يبين مساهمة السياحة في الناتج المحلي الوحدة: %

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017
النسبة	/	/	/	1,3	1.4	1,6

المصدر: وزارة السياحة والصناعة التقليدية

الملاحظ من خلال الجدول رقم 04 زيادة طفيفة في مساهمة السياحة في الناتج المحلي، وتشير إحصائيات المنظمة العالمية للسياحة أن السياحة في محيط البحر المتوسط تساهم بما معدله 10% من الناتج المحلي الخام للدول غير أن ذلك يبقى ضعيفا بالنسبة للجزائر وهو ما يعني ضعف أداء هذا القطاع في الاقتصاد لوطني مقارنة بارتفاع الأداء العالمي للصناعة السياحية.

ح- **مساهمة السياحة في التشغيل:** تساهم السياحة في الجزائر في خلق مناصب شغل دائمة ومؤقتة وبالتالي المساهمة في التقليل أو القضاء على البطالة، فقد بلغ عدد العمال 261.284 سنة 2015 ليصل إلى 270.317 سنة 2017.

الجدول رقم 05: تطور عدد العمال خلال الفترة 2012-2017 الوحدة: بالألف

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017
العدد	105	138	261	265	270	/

المصدر: وزارة السياحة والصناعة التقليدية

الملاحظ من خلال الجدول السابق زيادة عدد العمال في القطاع السياحي في الجزائر وذلك راجع إلى مجموع الاستثمارات في النشاط السياحي.

ح-1- عدد المنشآت السياحية وطاقة الإيواء:

الجدول رقم 06: عدد المنشآت السياحية وطاقة الإيواء ما بين سنوات 2012-2017

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017
المنشآت	1155	1176	1185	1195	1231	/
طاقة الإيواء	96.898	98.804	99.605	102.244	107.420	112.534

المصدر: وزارة السياحة والصناعة التقليدية

ح-2- توزيع طاقة الإيواء حسب نوع المنتج السياحي

الجدول رقم 07: توزيع طاقة الإيواء حسب نوع المنتج بين 2012-2017

	2012		2013		2014		2015		2016		2017	
	عدد الفنادق	عدد الأسرة	عدد الفنادق	عدد الأسرة	عدد الفناد	عدد الأسرة	عدد الفنادق	عدد الأسرة	عدد الفنادق	عدد الأسرة	عدد الفنادق	عدد الأسرة
حضري	778	54.186	798	55.988	872	61.012	870	62.479	903	66.155	69.861	
شاطئي	219	29.886	219	29.886	209	27.962	230	30.380	231	30.500	31.632	
صحراوي	93	5954	94	6058	60	4548	55	3636	56	4780	4892	
معدني	46	5467	46	5467	26	1259	21	3866	22	4102	4266	
مناخي	19	1405	19	1405	18	1825	19	1883	19	1883	1883	

المصدر: وزارة السياحة والصناعة التقليدية

تشير معطيات الجدول إلى أن طاقات الإيواء حسب المنتج قد تركزت في نوعين من المنتجات، المنتج الحضري الذي بلغت طاقة الإيواء فيه 69.861 سرير أي بمعدل 62.10% من إجمالي الطاقة الفندقية أما المنتج الشاطئي فقد بلغت قدرة الإيواء فيه 31.632 سرير أي بمعدل 28.12% من إجمالي الطاقة الفندقية في حين بلغت نسبة كل من المنتج الصحراوي والمعدني 4.34% و3.79% على التوالي.

ح-3- توزيع طاقة الإيواء حسب درجة التصنيف:

الجدول رقم08: توزيع طاقة الإيواء حسب درجة التصنيف بين 2012-2017

	2012		2013		2014		2015		2016		2017	
	العدد	الإيواء	العدد	الإيواء	العدد	الإيواء	العدد	الإيواء	العدد	الإيواء	العدد	الإيواء
*5	8	4242	8	4242	8	4242	8	4242	13	6734	13	6734
*4	5	1600	5	1600	6	1800	6	1800	12	2810	/	4805
*3	38	5775	38	5775	39	5829	39	5829	51	7045	/	5678
*2	46	4605	46	4605	46	4605	46	4605	/	4425	/	4565
*1	116	8407	149	10.639	149	10.639	158	11.295	158	11.295	/	11.335
غير مصنف	127	6250	156	8406	156	8406	/	8533	160	8533	/	8533

المصدر: وزارة السياحة والصناعة التقليدية

تمثل القدرة الاستيعابية للوحدات الفندقية وباقي المؤسسات ذات العلاقة المسخرة لاستقبال السياح القادمين إلى الدول المضيفة إحدى المؤشرات التي بواسطتها يمكن قياس مدى تقدم القطاع السياحي بالبلد، وبالنسبة للجزائر فقد عرفت طاقات الإيواء السياحي تطورا خلال الفترة الممتدة من 2012-2017 حيث انتقلت طاقات الاستيعاب من 96.898 سرير لتصل سنة 2017 ما مقداره112.534 سرير وهي قيمة ضعيفة إذا ما قورنت بدول الجوار فقد بلغت طاقة الاستيعاب لكل من المغرب وتونس ما مقداره 251.206 سرير، 245.400 على التوالي في نفس السنة.

وبالنظر إلى الجدول رقم 08 نجد أن الفنادق المصنفة قدر عددها 52.551 وحدة من إجمالي الفنادق المعدة لاستقبال السياح والمقدرة بـ112.264 أي بنسبة 46.81%، أما غير مصنفة والأقل درجة فتحتل النسبة الأكبر والمعروف أن هذا النوع من الفنادق يكون غير تنافسي وغير مقبول إذا ما أرادت الدولة إيجاد موقع لها في سوق السياحة العالمية وقد صنفت الجزائر في مؤشر البنى التحتية السياحية لعام 2017في الدرجة 136/113 وهو ما يعني ضعف القدرة التنافسية لهياكلها الفندقية.

الشكل رقم03: يبين طاقات الإيواء حسب درجة التصنيف 2012-2017

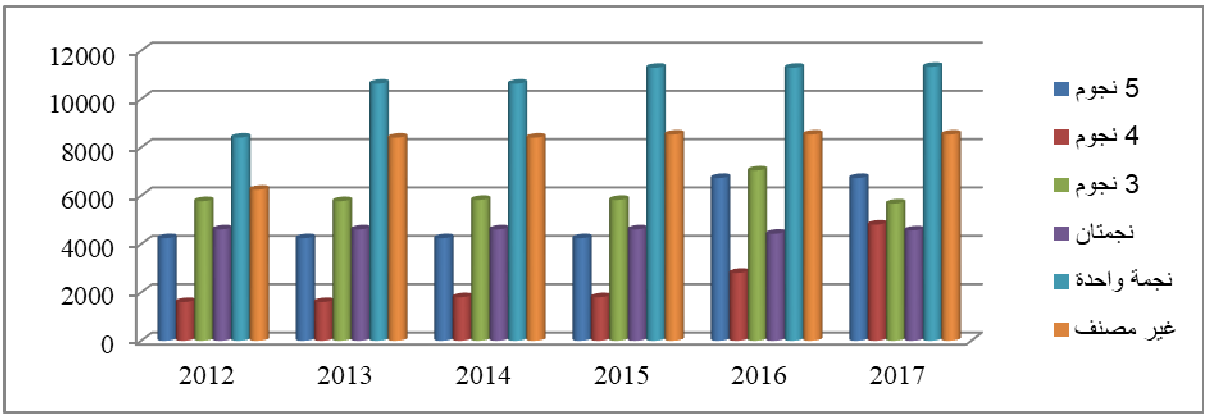

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على إحصائيات وزارة السياحة والصناعة التقليدية

2. تنافسية القطاع السياحي: يتولى المنتدى الاقتصادي العالمي وبصفة دورية إصدار تقرير التنافسية العالمي لقطاع السياحة والسفر والذي يشمل عدة دول إذ يكون الهدف من خلاله قياس وتحديد العوامل والسياسات التي تعمل على تطوير قطاع السياحة في مختلف الدول، وتقاس تنافسية القطاع السياحي بمجموعة من المؤشرات التي تتمثل في:[10]

الإطار التنظيمي، بيئة الأعمال والبنية الأساسية، الموارد البشرية والثقافية والطبيعية

أ- **تنافسية الإطار التنظيمي لقطاع السياحة والسفر في الجزائر**: يقوم الإطار التنظيمي على جملة من المقومات التي يستند عليها في تقييم تنافسية هذا القطاع حيث انه يركز على دراسة الأطر القانونية والتنظيمية التي من خلالها يتبين:

- مدى مرونة القوانين والإجراءات التنظيمية فيما يخص الحصول على التأشيرة والتوقيت اللازم للبدء في مشروع استثماري؛

- مدى اهتمام الدولة المعنية بالبيئة وسعيها لحمايتها؛
- مدى توفر الحماية والأمن من خلال التركيز على حوادث المرور؛
- نوعية الرعاية الصحية ومدى تطورها من خلال توضيح إمكانية الحصول على العلاج والمياه الصحية؛
- مدى اهتمام الدولة بقطاع السياحة والسفر خصوصا من خلال حجم نفقاتها العامة لهذا القطاع وكذا مشاركتها في مختلف التظاهرات والمعارض الخاصة بالقطاع.

ب- **تنافسية بيئة الأعمال والبنية الأساسية لقطاع السياحة:** ويشير هذا الأخير إلى مدى تطور البنى التحتية سواء فيما تعلق الأمر بالنقل البري والجوي والمجال السياحي وكذا مجال الاتصال والمعلومات بحكم ما توفره البنى التحتية من مرونة أكبر وراحة اعلي في انتقل السياح زيادة على مدى تنافسية الأسعار على مستوى القطاع.

ج- **تنافسية الموارد البشرية والثقافية والطبيعية لقطاع السياحة:** يعتبر محور الموارد البشرية على درجة كبيرة من الأهمية في تنافسية قطاع السفر والسياحة لأي بلد، حيث يشير إلى مدى تطور الموارد البشرية من ناحية التأهيل والمستوى المعرفي والدراسي زيادة على المواقع الثقافية والطبيعية ذات الصيت العالمي والتي تبرز في مجملها القدرات السياحية للبلد.

الجدول رقم09: يبين ترتيب الجزائر ضمن المؤشرات التنافسية لقطاع السياحة والسفر بين سنوات 2011-2013-2015-2017:

		2011		2013		2015		2017	
		الجزائر	تونس	الجزائر	تونس	الجزائر	تونس	الجزائر	تونس
		الترتيب		الترتيب		الترتيب		الترتيب	
معيار الإطار التنظيمي		112	31	134		/	/	/	/
المؤشرات	- السياسات والقواعد التنظيمية	118	23	133	/	/	/	/	/
	- بيئة القطاع السياحة والسفر	120	18	136	/	139	59	106	89
	- السلامة والأمن	95	56	132	/	95	98	81	102
	- الصحة العامة	84	79	90	/	84	87	89	75
	مكانة السفر والسياحة	130	8	140	/	/	44	131	48
معيار البنية التحتية وبيئة الأعمال		**110**	54	**126**	/	**133**	**76**	**110**	**66**
المؤشرات	- البنى التحتية للنقل الجوي	103	65	115	/	113	77	100	85
	- البنى التحتية للنقل البري	105	48	126	/	105	94	105	95
	- البنى التحتية السياحية	122	51	131	/	138	61	131	69
	- تنافسية الأسعار في القطاع	35	09	28	/	10	44	4	09
	- البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات	107	76	115	/	105	76	96	73
معيار الموارد البشرية والثقافية والطبيعية		**116**	59	**123**	/	**90**	**99**	**112**	**113**
المؤشرات	- الموارد البشرية	91	27	103	/	109	/	/	/
	- فهم السياحة الوطنية	129	19	137	/	/	/	/	/
	- الموارد الطبيعية	99	95	121	/	127	105	124	94

– الموارد الثقافية	72	69	74	/	50	70	53	83

المصدر: تقرير تنافسية السفر والسياح لسنوات 2011-2013-2015-2017

الملاحظ من خلال الجدول السابق أن الإطار التنظيمي لتنافسية القطاع السياحي متخلف وغير مساير لأطر وتنظيمات الدول الرائدة في السياحة حيث احتلت الجزائر المراتب الأخيرة في حين أن تونس الدولة المقارنة احتلت المرتبة 31 من 139 دولة وهو مركز جيد ومنافس تستطيع من خلاله استقطاب السياح، أما بالنسبة لمؤشر البنية التحتية وبيئة الأعمال فقد تدهورت تنافسية القطاع وهذا راجع إلى ضعف أداء القطاع من ناحية البنى الأساسية في مختلف جوانبها وهذا على الرغم من إقدام الجزائر على تنفيذ مشاريع ضخمة للبنية التحتية على مختلف الأصعدة في إطار المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية الممتد إلى 2030 في حين تحتل تنافسية الأسعار في القطاع السياحي مكانة جيدة من حيث التنافسية وهو ما يساهم في استقطاب السياح الأجانب كما أن هذا المؤشر غير كافي لوحده لتحسين المركز العالمي ما لم يتم النهوض بباقي المؤشرات. إضافة إلى ضعف تنافسية القطاع السياحي في الجزائر من جانب الموارد البشرية والثقافية رغم تحسن عنصر الموارد الثقافية في حين احتلت العناصر الأخرى (فهم السياحة الوطنية والموارد الطبيعية، الموارد البشرية) مراتب متأخرة بالرغم من امتلاك الجزائر لمؤهلات سياحية لا مثيل لها، وهذا ما انعكس سلبا على توافد السياح الأجانب.

3. واقع الاستثمارات السياحية في الجزائر: من خلال الاعتماد على إحصائيات وزارة السياحة لوضعية مختلف المشاريع السياحية يمكن رصد عدة حالات تتمثل في مشاريع قيد الانجاز، مشاريع متوقفة، مشاريع لم تنطلق، المشاريع المنجزة والجدول التالي يبين حالة المشاريع من 2015-2017

الجدول رقم 10: يبين وضعية المشاريع السياحية لسنوات 2015-2016-2017

	مجموع المشاريع			عدد الأسرة			عدد المناصب		
	2015	2016	2017	2015	2016	2017	2015	2016	2017
مشاريع قيد الانجاز	504	584	764	69.138	76.670	101.722	28.832	32.592	44.840
مشاريع متوقفة	101	119	147	8591	13.397	16.985	3732	5003	6978
مشاريع لم تنطلق	607	793	928	78.813	104.979	129.641	29.074	39.502	47.812
المشاريع المنجزة	58	106	107	4241	9843	10162	1951	5049	4476
المجموع	1180	1602	1946	160.783	204.889	258.510	63.589	82.146	104.106

المصدر: بالاعتماد على إحصائيات وزارة السياحة والتهيئة العمرانية والسياحة والصناعة التقليدية

من خلال الجدول يتبين أن العدد الإجمالي للمشاريع المسجلة على مستوى الوزارة السياحة بلغ 1946 في نهاية 2017 وبطاقة إيواء تبلغ 258.510، كما قدر عدد المناصب الممكن إحداثها بـ 104.106، كما يلاحظ بطء في عملية الانجاز المشاريع السياحية في الجزائر إذ بلغت المشاريع المنجزة 107 في نهاية 2017 أي بنسبة 5.49%، في حين بلغت نسبة المشاريع التي لم تنطلق بـــ47.68% أما بالنسبة للمشاريع قيد الانجاز فقد بلغ عددها 764 أي بنسبة 39.26%. والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم04: وضعية المشاريع السياحية

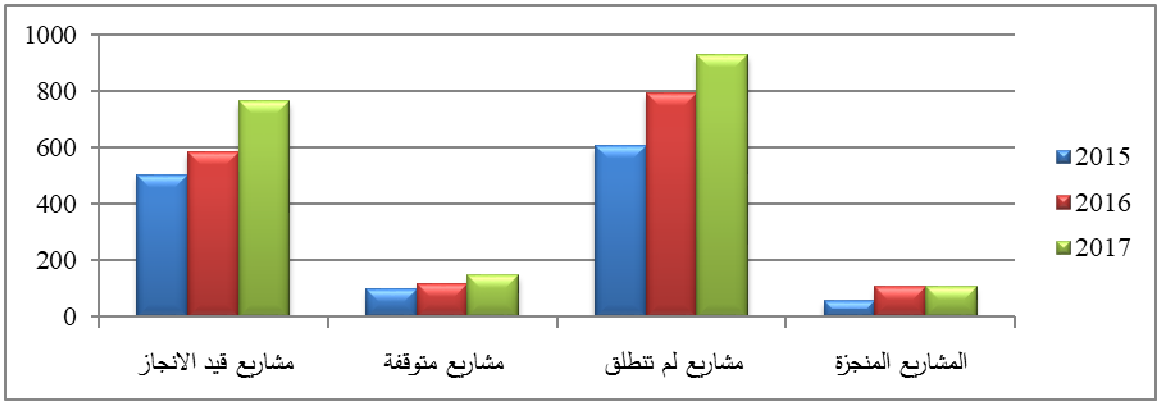

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على إحصائيات وزارة السياحة والصناعة التقليدية

وضعية الاستثمارات السياحية الأجنبية في الجزائر: حسب إحصائيات وزارة السياحة والصناعة التقليدية يوجد أربع مؤسسات أجنبية بشراكة جزائرية مستثمرة في القطاع السياحي والجدول التالي يبين تفاصيل ذلك

الجدول رقم11: الشركات المستثمرة في القطاع السياحي بالشراكة مع الجزائر 2016/2014

الشركة المستثمرة	المشروع	عدد الأسرة	عدد الوظائف	التكلفة مليون دج
الشركة العقارية الإماراتية EMIRAL	فنادق 5 نجوم، قرية سياحية، أبراج سكنية	**2004**	**1500**	**27.366**
الشركة الأردنية القطرية [SPA TRUST REAL ESTATE	برج سياحي يحوي مجمع تجاري، شقق فندقية..	**2500**	**1200**	**27.122**
الشركة السعودية RUSSICA PARK	إقامة سياحية راقية A، إقامة سياحية B، مركز علاجي، حديقة مائية.	**1684**	**1500**	**7.320**
شركة سيتي مول	فنادق، محلات تجارية، هايبر ماركت..	**284**	**90**	**3.8**

المصدر: وزارة السياحة والصناعة التقليدية

من المرتقب أن تسلم شركة "تراست ريل استات" أكبر مشروع فندقي وسياحي في الجزائر، في نهاية 2018 وبداية السداسي الأول 2019. ويضم المشروع المقام بالعاصمة أربعة فنادق ومنتجعات بعلامة المجموعة الدولية "ماريوت"، فضلا عن مركز تجاري يضم أكبر العلامات الدولية، المشروع الذي تفوق مساحته الإجمالية المغطاة 280 ألف متر مربع، سيضم مجمعات فندقية وإقامية، بما في ذلك 4 أبراج إقامية ذات 14 طابقا، وبرج متطور خاص بفندق 5 نجوم، مع مطاعم بانورامية ومولات تجارية ومكاتب أعمال وشقق إقامية، أماكن للراحة والترفيه، ومستودعان للسيارات تحت الأرض، كما يوفر 10 آلاف منصب عمل، منها 3000 منصب عمل قار.

واستفاد المشروع من شراكة قائمة مع المجموعة والعلامة الدولية "ماريوت"، حيث يتم إقامة فندق من خمس نجوم "ماريوت أنترناشيونال ريسورت" على مساحة 37072 متر مربع و216 غرفة وفندق ثان من أربع نجوم " كورياردّ" على مساحة 30274 متر مربع و275 غرفة، إضافة إلى فندق شقق بعلامة "ماريوت ايكزيكيوتيف أبارتمانت" من 5 نجوم على مساحة 32879 متر مربع و185 شقق وملاحق من 63 إلى 116 متر مربع، فضلا عن 147 شقة فندقية من 4 نجوم بعلامة "ماريوت ريزيدانس اين" على مساحة

16337 متر مربع، أي ما مجموعه 832 غرفة وشقة بما يعادل 1100 سرير، تم الاتفاق على تجهيزها وفقا لآخر المقاييس الخاصة بالعلامة الأمريكية والدولية ماريوت.[11]

4. الرؤية الاستراتيجية لصناعة السياحة في الجزائر ضمن المخطط التوجيهي لتهيئة السياحة2030

: تبنت الجزائر استراتيجية لتنمية قطاع السياحة، تهدف لتحسين صورة الجزائر السياحية بالخارج وجذب الاستثمارات من أجل تسويق المنتج السياحي حيث عمدت السلطات الجزائرية خلال سنة 2001 إلى وضع استراتيجية لآفاق 2025 وتم تمديده لأفاق 2030 من أجل النهوض بالسياحة.

يمثل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية التأطير الملموس لانطلاقة قوية للسياحة الوطنية وإدماجها ضمن شبكات التجارة الدولية للسياحة بفضل بروز الجزائر كمقصد سياحي مميز على الصعيد الدولي حيث يتمثل الهدف الأساسي في قلب الاتجاه الحالي وتحويل الجزائر من بلد مصدر إلى بلد مستقبل للسياح.

وقد جاء تطبيق الاستراتيجية الوطنية لتطوير قطاع السياحة من خلال المخطط الوطني التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT أفاق 2030، المستمد من القانون 01-20 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 المتعلق بتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة الذي يهدف إلى تطوير السياحة بالجزائر على المدى البعيد و هو جزء لا يتجزأ من المخطط الوطني لتهيئة الإقليم و التنمية المستدامة والذي يرتكز أساسا على خمس آليات وهي:[12]

- التثمين والترويج للوجهة السياحية؛
- الرفع من مستوى الجودة والخدمات السياحية؛
- ترقية الأقطاب السياحية وتشجيع الاستثمار؛
- مخطط الشراكة بين القطاع العام والخاص؛
- مخطط التمويل العملي للسياحة.

كما تتمثل الأهداف الرئيسية التي يسعى المخطط الوطني لتحقيقها في:

- جعل السياحة إحدى المحركات النمو الاقتصادي؛
- الدفع بواسطة الأثر العكسي على القطاعات الأخرى (الفلاحة، البناء، الأشغال العمومية، الصناعة، الصناعات التقليدية والخدمات)؛
- التوفيق بين ترقية السياحة والبيئة ويتعلق بإدماج مفهوم الديمومة في مجال حلقة التنمية السياحية؛
- تثمين التراث التاريخي، الثقافي: إن استراتيجيات السياحة الدائمة هي تلك التي تحترم التنوع الثقافي وتحمي التراث وتساهم في التنمية المحلية؛
- التحسين الدائم لصورة الجزائر: حيث يرمي هذا البرنامج إلى إحداث تغييرات في التصور الذي يحمله المتعاملون الدوليون في السوق الجزائرية لجعلها سوقا هاما وليس ثانويا.

أ- **أهداف المخططات الجزئية للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية:** يتضمن المخطط التوجيهي للسياحة أهداف جزئية تتمثل في:[13]

أ- **مخطط وجهة الجزائر:** تعاني الجزائر اليوم فيما يتعلق بصورتها من بعض الذهنيات السلبية، وأيضا من غياب الصورة والاستثمار السياحي، لذا عليها اختبار أوراقها القوية بغية تقوية صورتها، حتى تتمكن من تثبيتها كوجهة سياحية كاملة، وتبقى ترقية صورة الجزائر مسألة أساسية لتصبح وجهة سياحية كاملة وتنافسية، تكون أبرز ملامحها الأصالة، الابتكار والنوعية.

ب- **مخطط الأقطاب السياحية للامتياز:** تتمحور أغلب هذه الأهداف حول تسهيل التنافسية والجاذبية واستمرار الأقاليم وتحقيق التنمية المتوازنة من خلال تطوير كل قطب سياحي وفقا لمميزاته وخصائصه السياحية، وقد أحصت الوزارة 205 منطقة للتوسع السياحي على المستوى الوطني وتتمثل هذه الأقطاب:

ب-1- القطب السياحي للامتياز شمال شرق: يمتد على مساحة قدرها 80.347 كلم^2، وشريط ساحلي بأكثر من 310 كلم، تحتضن 170 شاطئا و874.000 هكتار من الغابات وأكثر من 30 ينبوعا طبيعيا ويشمل كل من عنابة، الطارف، سكيكدة، قالمة، تبسة، سوق أهراس.

برمجت مجموعة من المشاريع السياحية بهذا القطب وتتمثل في: فنادق الشكة وفنادق ضخمة، فنادق معيارية والقرى السياحية للامتياز وتتمثل في القرى السياحية مسيدة بالطارف، سيدي سالم بعنابة، الحديقة السياحية دار دنيا بعنابة.

ب-2- القطب السياحي للامتياز شمال وسط: يمتد على مساحة قدرها 33.877 كلم^2، وشريط ساحلي بأكثر من 651 كلم، تحتضن 225 شاطئا و874.000 هكتار من الغابات وأكثر من 39 ينبوعا طبيعيا ويشكل كل من الجزائر، تيبازة، بومرداس، البليدة، الشلف، عين الدفلة، البويرة، بجاية، تيزي وزو؛

يعرف هذا القطب عدة ورشات للبناء والتجهيز وتم برمجة فيه مشاريع أقطاب التنافسية والامتياز وتتمثل في:

المدينة الجديدة سيدي عبدالله، المدينة الجديدة بوينان، المدينة الجديدة بوقزول، أما المشاريع الخاصة بتوسيع الطاقة الفندقية بالقطب باعتباره قطبا هاما واستراتيجيا في موقعه فقد برمجت عدة مشاريع تتمثل في:

الفنادق الجديدة، الفنادق الفخمة، الفنادق المعيارية حيث توفر هذه الفنادق 9595 سرير حتى تستجيب للطلب المحلي والدولي إضافة إلى مجموعة من القرى السياحية.

ب-3- القطب السياحي للامتياز شمال غرب: يمتد على مساحة قدرها 35.000 كلم^2، وشريط ساحلي بأكثر من 400 كلم، تحتضن 125 شاطئا و5000 هكتار من الغابات وأكثر من 50 ينبوعا طبيعيا ويشمل كل من مستغانم، وهران، عين تموشنت، تلمسان، معسكر، سيدي بلعباس، غيلزان، وهو قطب موجه لكي يصبح الوجهة المفضلة في الخريطة السياحية لبلادنا ومن أجل ذلك يتم الاهتمام بتأهيله من حيث المرافق الضرورية من البنية التحتية إضافة الى الفنادق السياحية بسعة 10146 سرير.

ب-4- القطب السياحي للامتياز جنوب شرق الواحات: والذي يمتد على مساحة قدرها 160.000 كلم^2، و5000 هكتار من الغابات وأكثر من 50 ينبوعا طبيعيا ويشكل كل من ، غرداية، بسكرة، الوادي، المنيعة، يعرف هذا القطب إعادة تهيئة المطارين الدوليين ليكونا جسرا ورابطا مهما لعملية تدفق السياح نحو القطب وهما المطار الدولي ببسكرة وغرداية كما يتم انجاز الخط العابر للصحراء من أجل توفير مداخل كثيرة للمستثمرين في المنطقة وتسهيل عملية الاستثمار السياحي، أما فيما يخص المشاريع السياحية المبرمجة لتوسيع طاقات الإيواء في القطب فهي قليلة مقارنة بالإمكانيات التي يشملها القطب والقادرة على منح التنوع السياحي وذلك من خلال انجاز 26 فندقا خاصا من الفنادق المعيارية بسعة 2092 سرير.

ب-5- القطب السياحي للامتياز جنوب غرب: ويمتد على مساحة قدرها 603.000 كلم^2، توات، القرارة، طرق القصور: أدرار، تيميمون، بشار، يعتبر من المواقع الغنية بالمظاهر الطبيعية والحضارية، يعرف عدة مشاريع للتهيئة منها مشروع طريق القصور لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية في إطار برنامج اليونيسكو حول صحراء الثقافات والشعوب أما فيما يخص المشاريع السياحية فتتمثل في الفنادق المعيارية والفخمة إضافة إلى القرية السياحية (قصر ماسين بتيميمون أدرار بسعة 912 سرير فخم).

ب-6- القطب السياحي للامتياز الجنوب الكبير طاسيلي: يقع في ولاية إليزي يمتد على مساحة قدرها 284.618 كلم^2، وهو قطب تراثي ذو بعد عالمي فيه ثروات وأثار فريدة من نوعها ومنطقة متوفرة على العقار السياحي بجانت بالإضافة إلى ستة ينابيع للحمامات المعدنية، وتتمثل المشاريع المبرمجة على مستوى القطب في فندق فخم ووحيد بسعة 150 سرير.

ب-7- القطب السياحي للامتياز الجنوب الكبير: ويمتد على مساحة قدرها 654.200 كلم^2، ويشمل ولاية تمنراست، به تراث مصنف عالميا، يعرف هذا القطب برمجة أربعة فنادق بسعة 225 سرير.

ج- **مخطط نوعية السياحة:** يهدف هذا المخطط إلى تطوير نوعية العرض السياحي الوطني من خلال التركيز على التكوين والتعليم وتكنولوجيا الإعلام والاتصال بما يتماشى مع تطور المنتج السياحي في العالم.

د-**مخطط الشراكة العمومية والخاصة:** إن نجاح مخطط تهيئة السياحة لا يتحقق إلا بتكامل وتعاون القطاعين العام والخاص إذ يعمل القطاع العام على تهيئة الإقليم وحماية المناظر ووضع المنشآت بينما القطاع الخاص يعمل على ضمان أساليب الاستثمار الاستغلال السياحي وتتمثل أهداف المخطط في:

- جعل بوابات الدخول إلى التراب الوطني أكثر جاذبية؛
- تحسين الخدمات القاعدية في المواقع السياحية النظافة، المياه...؛
- تسهيل الوصول إلى المواقع السياحية والقرى السياحية للامتياز؛
- تحسين النوعية بالتكوين المستمر؛
- صيانة الثروة الطبيعية والبيئة.

هـ- **مخطط تمويل السياحة:** نظرا لخصوصيات الاستثمار السياحي الذي يتطلب أموال كبيرة في حين تأتي عوائده بطيئة فإن مخطط التوجيهي لتهيئة السياحة كان يهدف إلى تشجيع السياحة من خلال الحوافز الضريبية والمالية وتتمثل أهدافه في:

- حماية ومرافقة المؤسسة السياحية الصغيرة والمتوسطة؛
- السهر على تجنيب المشاريع السياحية التوقف والذوبان؛
- جذب وحماية كبار المستثمرين الوطنيين والأجانب؛
- تشجيع الاستثمار في القطاع السياحي باللجوء إلى الحوافز الضريبية والمالية؛
- تسهيل وتكييف التمويل البنكي للنشاطات السياحية.

الخاتمة:

بالرغم من الأهمية المتزايدة لقطاع السياحي في العديد من دول العالم، إلا أن الواقع السياحي في الجزائر وكما لاحظنا من خلال هذا العمل لا يرقى إلى التفاؤل، إذ لم برق هذا القطاع إلى المستوى المطلوب الذي يكفل الوصول إلى الأهداف المرجوة منه وبقيت انجازاته جد محدودة إذا ما قورنت ببلدان العالم بصفة عامة والبلدان المجاورة والشقيقة بصفة خاصة فحجم الاستثمارات التي خصصت لهذا القطاع تعتبر ضعيفة مقارنة بكبر حجم الجزائر ومقوماتها السياحية وعلى ضوء هذا تم التوصل إلى جملة من النتائج والتوصيات

النتائج:

- رغم الدور الاقتصادي والاجتماعي الكبير لقطاع السياحة إلا تنافسية هذا القطاع مازالت دون المستوى المطلوب حيث حصلت الجزائر على الترتيب (136/118 سنة 2017) في مجال تنافسية القطاع السياحي على المستوى العالمي.
- توزع الاستمارات السياحية بشكل غير متوازن على المناطق السياحية، وبشكل لا يتناسب مع تنوع المنتجات السياحية وهذا يعكس قصورا في التخطيط الإقليمي للاستثمار السياحي ويسهم في نفس الوقت في اتساع الفجوة بين معدل تطور الاستثمارات السياحية ومعدل زيادة التدفق السياحي.
- تعتبر مشكلة العقار السياحي والتعقيدات الإدارية وإشكالية التمويل من أكبر التحديات التي تعرقل الاستثمارات السياحية وهو ما يفوت الفرصة للنهوض بالقطاع السياحي والرفع من مساهمته في الناتج الوطني.
- ضعف جهود التسويق والترويج السياحي وانخفاض في كفاءة الأساليب المستخدمة في هذا المجال.
- ضعف دور الإعلام في نشر الوعي السياحي والثقافة السياحية.

- تأخر كبير في انجاز المشاريع الموجهة للقطاع السياحي وتجاوز الآجال المحددة وبالتالي نقص في الهياكل والمنشآت السياحية التي تلبي الطلب السياحي المحلي والدولي.
- ضعف الإقبال على الاستثمارات السياحية الخاصة والأجنبية بالرغم من القوانين والتشريعات المحفزة لاستقطابها.

التوصيات:

- الاستفادة من تجارب السياحية للدول المجاورة مع مراعاة الظروف المتاحة للاقتصاد الجزائري.
- تحسين الخدمات السياحية الملائمة لتوقعات وأذواق السياح.
- تشجيع وترويج السياحة الصحراوية كمنتوج سياحي تتمتع فيه الجزائر بمزايا تنافسية في حوض البحر الأبيض المتوسط.
- الاهتمام بالاستثمار في المورد البشري إلى جانب الاستثمارات المادية من خلال تدريب وتأطير المستخدمين في المؤسسات والخدمات السياحية.
- تقييم الاستراتيجية الوطنية لتنمية السياحة وتحيينها مرحليا من خلال التجزئة الزمنية للمخطط التوجيهي SDAT 2030 ومقارنة ما هو مستهدف بما هو محقق فعليا.

قائمة الهوامش والمراجع:

[1] صليحة عيشي، الأداء والأثر الاقتصادي والاجتماعي للسياحة في الجزائر وتونس والمغرب، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العوم الاقتصادية، 2011/2010، ص 31.

[2] صليحية عيشي، مرجع سابق، ص 31.

[3] الحميدان سهيل، الإدارة الحديثة للمؤسسات السياحية والفندقية، دار الرضا للنشر، دمشق، سورية، 2001، ص58.

[4] زهير بوعكريف، التسويق السياحي ودوره في تفعيل قطاع السياحة دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2012/2011، ص ص 14-15.

[5] سعيداني رشيد، أهمية الاستثمار السياحي في التنمية الاقتصادية-دراسة حالة الجزائر، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الثالث، العدد2، 2017، ص7.

[6] عبود زرقين، أمال حابس، الاستثمار السياحي في الجزائر واقع وآفاق-دراسة تحليلية 2008-2016، مجلة الحقيقة، العدد 43، ص631.

[7] سعيداني رشيد، مرجع سبق ذكره، ص7

[8] إسماعيل الدباغ، الهام خضير شبر، مدخل متكامل في الاستثمار السياحي والتمويل، ط1، دار إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص137.

[9] الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار الموقع الالكتروني:

http://www.andi.dz/index.php/ar/mesures-d-appui-au-financement-des-entreprisesjhvdo، تاريخ التصفح: 2018/08/31

[10] بودخدخ كريم، بودخدخ مسعود، مداخلة بعنوان تحديات قطاع السياحة في الجزائر من خلال قراءة واقع تنافسية عالمية، الملتقى الدولي حول السياحة رهان للتنمية المستديمة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، يومي 24،24 افريل 2012، ص ص 10-11.

[11] الموقع الالكتروني: https://www.elkhabar.com/press/article/96003/2017/ تاريخ الزيارة:2018/12/24، بتصرف.

[12] وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، SDAT 2030 الكتاب رقم 02، المخطط الاستراتيجي، الحركيات الخمس وبرامج أعمال السياحة ذات الأولوية، 2008، ص20.

[13] موسى بن منصور، الاستثمار السياحي ضمن برامج ومخططات التنمية السياحية في الجزائر والآثار المترتبة عنها على مؤشرات التنمية الاقتصادية، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد17، 2017، ص226.